

مؤشر

ترجمات





ميدل إيست إيكونوميك سيرفي: لا يزال اتفاق السد الإثيوبي المصري بعيد المنال على الرغم من تجدد المحادثات

(إقليمي ودولي . ميدل إيست إيكونوميك سيرفي)

نشر موقع ميدل إيست إيكونوميك سيرفي (ميس) تقريراً يسلط الضوء على استمرار أزمة سد النهضة الإثيوبي رغم استئناف المفاوضات بين إثيوبيا ومصر.

وقال الموقع إن تعهد مصري إثيوبي بالتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير بحلول نهاية عام 2023 بعث الآمال في تحقيق اختراق دبلوماسي في النزاع المستمر منذ عقد. لكن المحادثات المتجددة لا تظهر أي علامة على كسر الجمود.

وفي حين تستعد أديس أبابا لاستضافة الجولة الأحدث من المحادثات المتجددة بشأن السد الإثيوبي الكبير في ديسمبر المقبل، لا يزال الاتفاق النهائي بشأن المشروع الضخم المثير للجدل بعيد المنال.

وفي إشارة إلى انفراجة محتملة في يوليو، تعهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بـ «تسريع» المفاوضات ووضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن ملك وتشغيل سد النهضة «في غضون أربعة أشهر».

لكن بعد ثلاث جولات من المحادثات غير المثمرة، ومع المضي قدماً في ملء خزان السد دون اتفاق، وصلت الدول المشاطئة مرة أخرى إلى طريق مسدود.

تايمز أوف إسرائيل: وافقت على إطلاق سراح الرهائن عبر مصر في إيماءة إيجابية للقاهرة

(إقليمي ودولي . تايمز أوف إسرائيل)

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بما وراء موافقة إسرائيل على نقل الرهائن المفرج عنهم عبر مصر بدلاً من نقلهم مباشرة إلى إسرائيل.

وتقول الصحيفة العبرية إن تقريراً لهيئة البث الإسرائيلية «كان» أن إسرائيل طلبت إطلاق سراح الرهائن عبر مصر بعد أن كان من المقرر في البداية نقلهم مباشرة إلى إسرائيل من غزة.

وقد اتخذت إسرائيل هذا القرار في محاولة لمنح القاهرة دفعة إضافية من الدعم في جهودها في تأمين إطلاق سراح الرهائن.

ويتكهن المحللون بأن إسرائيل سترغب في تعزيز دور مصر على حساب قطر بمجرد اقتراب الحرب من نهايتها بسبب مخاوف طويلة الأمد من أن الدوحة تعمل بطريقة مزدوجة وقريبة للغاية من حماس وإيران.

المونيتور: إسرائيل تستدعي سفيري إسبانيا وبلجيكا بسبب تصريحاتها بشأن غزة

(إقليمي ودولي . المونيتور)

اهتم تقرير نشره موقع المونيتور برصد رد الفعل الإسرائيلي على تصريحات رئيسي وزراء إسبانيا وبلجيكا في مصر حول الحرب في غزة والدولة الفلسطينية.

وقال الموقع الأمريكي إن وزير الخارجية الإسرائيلي استدعى اليوم الجمعة سفيري إسبانيا وبلجيكا لتوجيه «توبيخ شديد» لهما على خلفية تصريحات قادة البلدين بشأن الهجوم الإسرائيلي على غزة.

وقال رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو، خلال زيارته لمعبر رفح الحدودي بين غزة ومصر يوم الجمعة، إن «العملية تحتاج إلى احترام القانون الإنساني الدولي» وندد بالتدمير في قطاع غزة ووصفه بأنه «غير مقبول».

وردد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز وجهة نظره، قائلاً إن «القتل العشوائي للمدنيين الأبرياء» في الأراضي الفلسطينية «غير مقبول على الإطلاق».

ودعا الزعيمان إلى وقف دائم لإطلاق النار في المنطقة التي مزقتها الحرب.

ذا ناشيونال: بائع أغذية في نيويورك يخشى على حياته بعد تصريحات معادية للإسلام

(إقليمي ودولي . ذا ناشيونال)

اهتم موقع ذا ناشيونال بواقعة تهديد وترهيب مسؤول أمريكي سابق في إدارة بارك أوباما لبائع أغذية مصري في مدينة نيويورك.

وقال الموقع إن حياة بائع أغذية مصري أمريكي يبلغ من العمر 24 عاماً في نيويورك انقلبت رأساً على عقب بعد أن أظهرت مقاطع فيديو منشورة على الإنترنت تعرضه لمضايقات من مسؤول أمريكي سابق.

وفي حديثه لصحيفة ذا ناشيونال، قال محمد، الذي رفض الكشف عن اسمه الأخير، إن مستشار الأمن القومي السابق ستيفارت سيلدويتز واجهه في أربع مناسبات منفصلة ابتداءً من 8 نوفمبر.

وكان محمد يخشى أن يهاجمه المسؤول الأمريكي السابق جسدياً.

وأظهرت لقطات على وسائل التواصل الاجتماعي سلدوويتز يوبخ محمد بسبب عقيدته الإسلامية وجذوره المصرية. كما اتهمه بدعم حركة حماس الفلسطينية.

وفي إحدى تلك المضايقات يمكن سماع المسؤول السابق وهو يقول إن قتل 4000 طفل فلسطيني ليس كافياً. وتأتي تصريحات سيلدويتز، الذي شغل أيضاً منصب نائب مدير مكتب وزارة الخارجية للشؤون الإسرائيلية والفلسطينية من عام 1999 إلى عام 2003، وسط تصاعد المشاعر المعادية للعرب والإسلاموفوبيا ومعاداة السامية في الولايات المتحدة وسط الصراع بين إسرائيل وغزة.

كما هدد المسؤول السابق بإرسال صورة بأع المواد الغذائية إلى المخابرات المصرية.

وقال له: «المخابرات في مصر سوف تقبض على والديك. وسيقتلعون أظافره واحداً تلو الآخر.. هل والدك يحب أظافره؟»

عندما سئل عن قراره بعدم الإبلاغ عن هذه الحوادث، أوضح محمد، الذي انتقل إلى الولايات المتحدة في السابعة من عمره مع عائلته، أنه كان يخشى من رد الفعل العنيف المحتمل الذي قد يؤدي إليه ذلك.

وبعد الاهتمام الواسع النطاق الذي حظيت به تصرفات سيلدوويتز، اجتمع سكان نيويورك معاً لإظهار دعمهم لمحمد.

وتشكلت طوابير في حي أبر إيست سايد في مانهاتن، حيث اصطف سكان نيويورك للاستمتاع بالطعام الحلال من سيارته.

وألقت الشرطة الأمريكية القبض على سيلدوويتز يوم الأربعاء ووجهت إليه تهمة المضايقة المشددة وجريمة الكراهية. ومنذ ذلك الحين مُنح إفراجاً تحت الإشراف.

الجارديان: كيف تستخدم شركة العلاقات العامة الكبرى «قياس الثقة» للترويج للحكام المستبدين في العالم

(إقليمي ودولي . الجارديان)

كشفت صحيفة الجارديان في تقرير للكاتب آدم لوينشتاين تلقي شركة إيدلمان للعلاقات العامة الملايين من الدولارات من أنظمة ديكتاتورية للترويج لأنظمتها القمعية.

وتقول الصحيفة إن ثقة الجمهور في بعض حكومات العالم الأكثر قمعاً تشهد ارتفاعاً كبيراً، وفقاً لشركة إيدلمان، أكبر شركة علاقات عامة في العالم، والتي اكتسب «مقياس الثقة» الرائد الخاص بها سمعتها باعتبارها هيئة في مجال الثقة العالمية.

ولسنوات، ذكرت إيدلمان أن مواطني الدول الاستبدادية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسنغافورة

والإمارات العربية المتحدة والصين، يميلون إلى الثقة بحكوماتهم أكثر من الأشخاص الذين يعيشون في الديمقراطيات.

لكن إيدلمان كان أقل صراحة بشأن حقيقة أن بعض هذه الحكومات الاستبدادية نفسها كانت أيضاً من عملاءها. وسيكون عمل إيدلمان لصالح أحد هؤلاء العملاء -حكومة الإمارات العربية المتحدة- في المقدمة والمركز عندما يجتمع زعماء العالم في دبي في وقت لاحق من هذا الشهر لحضور قمة الأمم المتحدة للمناخ كوب 28.

الملايين من الدولارات

قامت صحيفة The جاردريان وإريا، وهي منظمة بحثية غير ربحية، بتحليل مقاييس ثقة إيدلمان، بالإضافة إلى إيداعات قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (فارا) التي أعلنتها وزارة العدل، والتي يعود تاريخها إلى عام 2001، عندما أصدرت إيدلمان أول دراسة استقصائية للثقة.

خلال تلك الفترة، تلقت شركة إيدلمان والشركات التابعة لها ملايين الدولارات من الحكومات الاستبدادية لتطوير وتعزيز الصور والسرديات المرغوبة.

لقد وجد خبراء استطلاعات الرأي أن استطلاعات الرأي العام تميل إلى المبالغة في تقدير مدى تفضيل الأنظمة الاستبدادية لأن عديداً من المشاركين يخشون انتقام الحكومة. لكن هذا لم يمنع هذه الحكومات نفسها من استغلال النتائج التي توصلت إليها إيدلمان لتلميع سمعتها وإضفاء الشرعية على سيطرتها على السلطة.

وقالت أليسون تايلور، الأستاذة في كلية إدارة الأعمال بجامعة نيويورك، إن مقياس إيدلمان للثقة «يجري الاستشهاد به في كل مكان كما لو كان هذا بحثاً موضوعياً وموثوقاً من أحد مراكز الأبحاث، في حين أن هناك خلفية تجارية واضحة إلى حد ما، ومن الواضح إلى حد ما أنه أداة مبيعات. وعلى الأقل، يجب على الشركة أن تكشف عن هذه العلاقات المالية كجزء من الدراسة. لكنهم لا يفعلون ذلك».

«جهود الحكومة تؤتي ثمارها»

أصبحت حكومة الإمارات العربية المتحدة أحد عملاء شركة إيدلمان في عام 2007. وعلى مدار العامين التاليين، كما أفادت مؤسسة ديسموغ، وهي مؤسسة غير ربحية تحقق في المعلومات المضللة المتعلقة بالمناخ، تلقت شركة إيدلمان أكثر من 6 ملايين دولار مقابل عملها في تحسين سمعة الاستدامة الدولية وشركة بترول أبو ظبي الوطنية، أدنوك، شركة النفط العملاقة التي تديرها الدولة. وتوجت هذه الجهود باختيار دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ هذا العام.

وفي عام 2010، وقعت شركة إيدلمان وشركة تابعة لها عقدين إضافيين للعمل نيابة عن الحكومة الإماراتية، بما في ذلك إنتاج مسح لقياس الرأي العام بين صناع السياسات وأصحاب النفوذ في واشنطن العاصمة. وفي العام التالي ظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة في مقياس إيدلمان للثقة لأول مرة.

منذ ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة لأول مرة في عام في مقياس الثقة، أفادت استطلاعات إيدلمان بشكل روتيني أن مواطني الدولة يثقون بشدة في حكومتهم - وهي النتيجة التي كان إيدلمان ووسائل الإعلام الإماراتية سعيدة بتأييدها.

كما أشارت الصحيفة إلى أن إيدلمان سُجّلت بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب باعتباره يمثل مصالح المملكة

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الضغط على الحكومة الأمريكية.

ويقول النقاد بأن عمل شركة إيدلمان يساعد في تبييض سجلات حقوق الإنسان وتحويل الانتباه عن انتهاكات جسيمة مثل مقتل خاشقجي.

وقد أصبح نشاط الشركة في الشرق الأوسط أكثر ربحية مع قيام الشركة بتعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية. وبينما بدأت إيدلمان العمل لدى الحكومة السعودية في عام 2013، لم تظهر البلاد في مقياس الثقة حتى عام 2019.

وجاء هذا الظهور بعد أقل من ثلاثة أشهر من موافقة ولي العهد على اغتيال الصحفي والكاتب في صحيفة واشنطن بوست جمال خاشقجي، وهو شخصية بارزة منتقد للنظام والحكم المستبد في البلاد.

وتدعي الشركة أنها تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي من خلال عملها لصالح هؤلاء العملاء، لكنها واجهت انتقادات بسبب الافتقار إلى الشفافية حول تضارب المصالح.

واشنطن بوست: كثيرون في الشرق الأوسط يحملون الولايات المتحدة مسؤولية الدمار في غزة

(إقليمي ودولي . واشنطن بوست)

نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً أعده مجموعة من مراسليها في الشرق الأوسط يتناول النظرة السلبية لواشنطن للكثيرين في الشرق الأوسط وتحميلها مسؤولية ما يحدث في غزة.

تستهل الصحيفة الأمريكية تقريرها بالإشارة إلى صورة تصدرت الصفحة الأولى بأكملها لإحدى الصحف اللبنانية هذا الشهر والتي أظهرت وجه الرئيس جو بايدن فوق صور الأطفال الفلسطينيين القتلى، تحت عنوان «الإبادة الجماعية الغربية».

وفي مصر وبعض دول الخليج العربي، أصبحت منافذ ستاريكس وماكدونالدز التي كانت تعج بالحركة ذات يوم، فارغة بفضل مقاطعة العلامات التجارية الأمريكية. وفي بيروت وتونس وعواصم عربية أخرى، خرج المتظاهرون أمام البعثات الدبلوماسية الأمريكية، وأحرقوا في بعض الأحيان الأعلام الأمريكية، للتنفيس عن غضبهم من حصيلة القتلى المذهلة في غزة.

حرب أمريكية

وتلفت الصحيفة إلى أن وجهة النظر السائدة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط هي أنه بينما تتولى إسرائيل القتال، فإن هذه حرب أميركية. ومن دون الغطاء الدبلوماسي والذخائر عالية التقنية التي توفرها الولايات المتحدة، فإن إسرائيل لن تكون قادرة على تنفيذ العملية الضخمة التي شنتها في غزة والتي قال مسؤول في الأمم المتحدة هذا الأسبوع إنها تسببت في «مذبحة كاملة».

وحذرت جماعات حقوق الإنسان الدولية، التي انزعجت من صور الأطفال الفلسطينيين المشوهين أو الموتى الذين ويجري انتشالهم من تحت الأنقاض، من أن الرد الإسرائيلي غير متناسب وربما يشمل جرائم حرب، وهو اتهام ترفضه السلطات الإسرائيلية.

وفي الدول العربية، حيث استمر التضامن مع القضية الفلسطينية لعقود من الزمن، يراقب الملايين القوة الوحيدة التي يرون أنها قوية بما يكفي لوقف إراقة الدماء في غزة. ويُعد وقف القتال الذي تدعمه الولايات المتحدة والذي من المقرر أن يبدأ يوم الجمعة موضع ترحيب عمومًا، لكنه لا يرقى إلى مستوى الدعوات العربية للولايات المتحدة لدعم هدنة أطول أمدًا.

وتنقل الصحيفة عن نهى بكر، الأستاذة المشاركة في العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، قولها «في لحظة مهمة للغاية من التاريخ، عندما وُضعت المبادئ على المحك، فقد خذلت العالم».

ووصف محللون سياسيون في الشرق الأوسط دعم واشنطن للحرب الإسرائيلية بأنه موقف متهور لا يأخذ في الاعتبار الآثار الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية طويلة المدى لإبعاد منطقة حيث يشق المنافسون، وتحديدًا الصين، خطوات أعمق. والأهم من ذلك، كما يقولون، أن الحرب أطاحت بالولايات المتحدة من أسسها الأخلاقية العالية، إذ أصبحت محاضرات بايدن لروسيا حول حماية الحياة المدنية في أوكرانيا تتزامن الآن مع صمته بينما تقصف إسرائيل المدارس والمستشفيات في غزة.

وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وفي المقاهي، وفي كل المنطقة، يعبر العرب عن مزيج من اليأس والغضب تجاه رد الفعل الأمريكي تجاه معاناة الفلسطينيين. وتعزز هذا الشعور يوم الثلاثاء عندما أصدر البيت الأبيض بيانًا بشأن صفقة إطلاق سراح الرهائن مقابل وقف القتال وإطلاق سراح بعض السجناء الفلسطينيين.

وقال بايدن عن الرهائن في بيان: «أنا ممتن لأن هذه النفوس الشجاعة، التي تحملت محنة لا توصف، سيُلم شملها مع عائلاتها بمجرد تنفيذ هذا الاتفاق بالكامل». ولم يذكر عدد القتلى الفلسطينيين الذي يزيد عن 13300، من بينهم أكثر من 5000 طفل، ووفقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن مسؤولي الصحة في غزة.

على موقع إكس، سلطت عشرات التعليقات الواردة تحت بيان بايدن الضوء على هذا التجاهل، وردت بصيغ مختلفة للرسالة التي مفادها أن إرث الرئيس بايدن في الشرق الأوسط سيكون «مُططَّأً بالدماء».

وتساءلت مها علام، باحثة الدراسات الأمريكية في المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز أبحاث في القاهرة: «أين القيم الأميركية التي تتحدث عنها إدارة بايدن منذ وصولها إلى السلطة؟»

وقالت: «أُتيحت لأميركا فرص متعددة لإعادة توجيه بوصلتها. ولكن لم يحدث».

- حركة المقاطعة المتنامية

وبحسب الصحيفة، ومنذ بداية الحرب، برزت العلامات التجارية الأمريكية باعتبارها المستهدف الرئيس من الغضب على مستوى الشارع بشأن الدور الأمريكي في الصراع. وتتيح منصة تسمى بدناش، والتي تعني لا نريد، للمستخدمين معرفة ما إذا كانت علامة تجارية معينة مدرجة في قائمة المقاطعة إلى جانب بيتزا هت وبيبسي وعديد من العلامات الأساسية الأخرى.

تحظى مقاطع الفيديو المؤيدة للمقاطعة بالآلاف، وأحيانًا الملايين، من المشاهدات على يوتيوب وتيك توك مع

رسائل مفادها أن الشراء من العلامات التجارية الأمريكية الكبرى يرقى إلى مستوى التواطؤ في قتل الفلسطينيين. وتشير الصحيفة إلى أن العلامات التجارية تُضاف عادة إلى القائمة لإصدارها بيانات مؤيدة لإسرائيل أو بسبب فكرة فرض ضريبة على الأرباح وبالتالي تمويل الأسلحة الأمريكية المرسله لتعزيز ترسانة إسرائيل. ولا تهم كثيرًا الفروق الدقيقة والأدلة في المشاعر السائدة في تلك اللحظة، عندما يكون تجنب مشروب الكولا بمثابة تزيق صغير للعجز عن مشاهدة البؤس في غزة.

ويذهب بعض المقاطعين إلى حد الدعوة إلى التشهير العلني بأولئك الذين لا ينضمون إليهم.

وفي مصر، تعرض بعض مطاعم ماكدونالدز الآن العلمين الفلسطيني والمصري، إلى جانب تعهدات بالتبرع لغزة. وعلى الرغم من جهود السيطرة على الأضرار، لا تزال عديد من المطاعم فارغة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أصدر اتحاد الغرف التجارية المصرية بيانًا دعا فيه «شعب مصر الوفي إلى عدم الانصياع لدعوات المقاطعة لأن الإجراءات تضر بالاقتصاد الوطني وتؤثر على رواتب عشرات الآلاف من المصريين الذين يعملون في تلك شركات».

لكن هذه الحجة لا تروق لإيمان خالد، وهي طالبة مصرية تبلغ من العمر 18 عامًا وتؤيد المقاطعة.

وتقول إن «دمائهم مثل دمائنا. وهم أشخاص مثلنا تمامًا. لماذا يجب أن أذهب وأدفع حتى يشترون الرصاص لقتلهم؟»

تعد حركة المقاطعة أيضًا وسيلة للشباب العرب للتعبير عن غضبهم بشأن غزة دون التعرض لحملة قمع المظاهرات العامة التي يفرضها ملوك وزعماء المنطقة والمستبدون، الذين يشعرون بالرعب من أن أي اضطرابات يمكن أن تؤدي إلى إشعال التمردات المؤيدة للديمقراطية منذ أكثر من عقد من الزمن.

لا خطوط حمراء

ونقلت الصحيفة عن محمد عبيد، المحلل السياسي المقيم في بيروت والمقرب من حزب الله، قوله إن الولايات المتحدة أصبحت طرفًا في الصراع منذ البداية، من خلال إرسال سفن حربية لدعم إسرائيل قبل إرسال سياسيين أو دبلوماسيين. لقد قاموا بالفعل بتوسيع الحرب.

وأشارت الصحيفة إلى أن تصريح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي بأننا «لا نرسم خطوطًا حمراء لإسرائيل» ينتشر كالنار في الهشيم على وسائل الإعلام الإخبارية الناطقة باللغة العربية. وقال المحللون إن الدعم المفتوح لإسرائيل ليس بالأمر الجديد، لكن البعض فوجئوا بما يعتبرونه خطابًا مناهضًا للفلسطينيين صادرًا عن الرئيس نفسه، إلى جانب رفض قبول أي انتقادات لسياسة إسرائيل.

وتعرض بايدن للسخرية في الشرق الأوسط بسبب تشكيكه بشأن عدد الضحايا الفلسطينيين لأن وزارة الصحة في غزة، مثل الوظائف الرسمية الأخرى، تديرها حماس. وقد أكد باحثون مستقلون ومنظمات إنسانية على دقة هذه الإحصائيات. كما كرر بايدن مرارًا إحدى مزاعم الحكومة الإسرائيلية حول قيام حماس بقطع رؤوس الأطفال - وهو ادعاء يفتقر إلى أدلة واضحة.

وبعد ما اعتبره الكثيرون في المنطقة كراهية الأجانب الصريحة التي ميزت عصر دونالد ترامب، قال المحللون، إن

انتخاب بايدن كان يُنظر إليه على أنه إعادة ضبط للموقف الأمريكي. ولكن الآن، على حد تعبير مها علام، «إنه لا يختلف عن ترامب».

وهناك مخاوف أخرى تتمثل في أن موقف بايدن يشجع الجماعات المسلحة، التي هاجمت بالفعل أهدافاً أمريكية في العراق وسوريا، ويهدد استقرار بعض الحلفاء العرب الأكثر موثوقية للحكومة الأمريكية.

ونوّهت الصحيفة إلى أن دولاً مثل الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية جميعها محاصرة بين حماية مصالحها المشتركة مع الولايات المتحدة وبين الغضب الشعبي الذي يتصاعد مع كل يوم جديد من الأطفال الملتخبين بالدماء والمدارس التي دمرت.

وأضافت الصحيفة أن المسار البطيء والحساس للتطبيع بين إسرائيل ودول الخليج العربي بما في ذلك السعودية - وهو نموذج للسياسة الأمريكية في المنطقة - جُمِد الآن. وبدلاً من ذلك، شهدت المنطقة توجه وفد من وزراء الخارجية العرب إلى الصين هذا الأسبوع لإجراء محادثات حول كيفية حل أزمة غزة.

وقالت نهى بكر، من الجامعة الأمريكية في القاهرة، إن «دعم أمريكا الأعمى لما يحدث الآن يؤثر على قدرة القوة الناعمة للولايات المتحدة في المنطقة. لا يمكن لأحد أن يشاهد ما يشاهده ويقبل الرواية القائلة بأن علينا مواصلة قصف المدنيين».

فورين بوليسي: العلامات التجارية هي الضحية الأولى للحرب

(إقليمي ودولي . فورين بوليسي)

نشرت مجلة فورين بوليسي تقريراً للكاتب بول موسغريف، أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة ماساتشوستس أمهيرست، حول تداعيات تورط العلامات التجارية في الانحياز لجانب في النزاعات الدولية.

ويقول الكاتب إن شركة بروكس برازرز لا تقدم نفسها باعتبارها أقدم شركة ملابس أمريكية فحسب، بل باعتبارها قطعة أساسية من أمريكانا. ويروج موقعها الإلكتروني لتاريخ الشركة في تزويد المحاربين القدامى والجيش الأمريكي منذ تأسيسها في عام 1818 وحتى الحرب العالمية الثانية. ويصف الموقع الإلكتروني للشركة أيضاً كيف احتفظت الشركة بالسجلات وعينات القماش من اتفاقية عام 1861 التي وقعها حاكم نيويورك والأخوة بروكس الأربعة أنفسهم لتزويد أفواج الولاية بالزي الرسمي عند اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية. وهذه ليست مجرد شركة راسخة، إنها شركة وطنية.

مخاطر الانحياز

ويلفت الكاتب إلى أن هذا النوع من شركات أمريكانا التقليدية كان أمراً سهلاً للشركات في الماضي. ولكن في عصر العولمة، أصبح التلويح بانحياز الشركة عملاً خطيراً، مشيراً إلى أن ما تفعله العلامة التجارية - أو أصحاب الامتياز - في سوق واحدة يمكن أن يؤثر عليهم جميعاً في جميع أماكن تواجدها. فعندما بدأت سلسلة مطاعم ماكدونالدز الإسرائيلية في تقديم وجبات مجانية للجنود الإسرائيليين في الشهر الماضي، على سبيل المثال، نأت

أصحاب الامتيازات في بقية أنحاء الشرق الأوسط بأنفسهم، إذ تبرع عديد منهم بالمال لغزة.

وفيما يخص الشركات التي تمتلك علامات تجارية قيمة، يمكن أن تظهر التهديدات التي تواجه أعمالها على وجه التحديد بسبب قوة تلك العلامات التجارية. وكلما أصبحت العلامة التجارية أكثر عالمية، زادت احتمالية انخراطها في النزاعات الدولية، وكلما زاد اختيار أحد الجانبين تأتي التكاليف، حتى لأضعف المنتجات مثل المشروبات الغازية أو الآيس كريم.

في الاقتصاد الاستهلاكي الذي تهيمن عليه العلامة التجارية، يعد تعريف الذات من خلال العلاقة مع العلامات التجارية أمراً لا مفر منه. وحتى في الأوقات العادية، فإن الاختيار بين ستاربكس أو بيتس أو أثليتا أو لولوليمون لا يعبر عن الشخصية فحسب، بل يعبر أيضاً عن إحياءات سياسية وأخلاقية.

ويمكن للحرب والتهديد بالحرب أن تجلب الولاءات الوطنية إلى هذا المزيج، مما يجعل العملاء يتجنبون أي شخص يتاجر مع العدو، ربما لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع. وحتى العلامات التجارية التي تريد أن تكون متفرباً سوف تتعرض لضغوط لاتخاذ موقف.

وفي السابق، كان بإمكان الشركات تقسيم رسائلها في بلدان مختلفة، أو حتى تجنب التعليق على الصراع على الإطلاق. وفي عالم الوسائط الرقمية والناشطين الاستهلاكيين، لم يعد هذا ممكناً. لكن هذه ليست المرة الأولى التي تضطر فيها الشركات إلى السير عبر المياه الضحلة الجيوسياسية الصخرية ذات العواقب الدائمة.

التجربة الأكثر قسوة

ويشير الكاتب إلى أن التجربة الأكثر قسوة لشركة كوكا كولا جاءت عندما انجذبت الشركة إلى الصراع العربي الإسرائيلي خلال الستينيات.

أصبح الشرق الأوسط، وخاصة مصر، سوقاً رئيساً لشركة كوكا كولا بعد الحرب العالمية الثانية. ويشير المؤرخ موريس لابيل إلى أن الشركة أنشأت عديداً من مصانع تعبئة الزجاجات في مصر للمساعدة في إنتاج ما يصل إلى مئات الملايين من الزجاجات سنوياً بحلول عام 1950. وكان الملك فاروق من أشد المعجبين به لدرجة أن المطاعم المصرية كان تحتفظ ببعضها في متناول اليد في حالة وصول الملك.

وبعد سقوط الملك، أثبت الزعماء الجدد أنهم مغرمين كبار بالمشروب: اندلعت أزمة صغيرة عندما فشل المسؤولون الجزائريون في تزويد الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالمشروب خلال زيارة عام 1963 لأن ناصر «لم يشرب أي شيء آخر».

وصورت شركة كوكا كولا نفسها باعتبارها شريكاً في جهود التحديث المصرية. وروجت الشركة لكيفية رفع مستويات المعيشة من خلال استثماراتها وتوفير فرص العمل. لقد سعت إلى بذل كل ما في وسعها لتقديم نفسها على أنها ليست سوى أداة للقوة الأمريكية.

وقد تعثر هذا الهدف عندما وجدت شركة كوكا كولا نفسها منجرفة إلى الصراع العربي الإسرائيلي. ولم يكن للدافع الأولي أي علاقة بمصر في حد ذاتها. في عام 1966، اتهمت رابطة مكافحة التشهير، وهي مجموعة مناصرة يهودية مقرها في الولايات المتحدة، الشركة بالامتثال للمقاطعة العربية لإسرائيل على أساس أن شركة كوكا كولا لم تمنح شركة تعبئة إسرائيلية امتيازاً حتى عندما كانت تبيعها في أماكن أخرى في الشرق الأوسط في عام 1966.

ونفت الشركة هذه التهمة. وزعمت أن إسرائيل (وهي دولة أصغر وأفقر بكثير مما هي عليه اليوم) غير ملائمة لأعمالهم. ومع ذلك، يكتب بندرغراست أن عديداً من اليهود الأمريكيين كانوا غاضبين. وسرعان ما ظهرت

المقاطعة. وتخلت مؤسسات مثل مستشفى ماونت سيناى ومتجر ناٲان الشهير للهوت دوج عن الكولا. وسرعان ما وجدت شركة كوكا كولا شريكاً إسرائيلياً، في محاولة لحماية سوقها الأمريكية.

ربما أدى هذا إلى تسوية مجموعة من المشاكل، لكنه سرعان ما أثار مجموعة أخرى. ومن الواضح أن دخول شركة كوكا كولا رسمياً إلى السوق الإسرائيلية يشكل انتهاكاً للمقاطعة العربية. وتأسست المقاطعة عام 1945، وكانت تحظر في الأصل شراء المنتجات المصنوعة في القطاع اليهودي في فلسطين في جميع أنحاء العالم العربي.

وقد نمت لتشمل ليس فقط الدول والشركات العربية، بل أي جهات اقتصادية فاعلة في جميع أنحاء العالم تتعامل مع إسرائيل والمصالح الإسرائيلية. وفجأة، وجدت شركة كوكا كولا نفسها في مرمى النيران الاقتصادية الناجمة عن التوترات في المنطقة. وباعتبارها علامة تجارية عالمية، كانت شركة كوكا كولا موضع ترحيب في مصر وأماكن أخرى في المنطقة قبل عام 1966. لكن ممارسة الأعمال التجارية في إسرائيل قضت على هذا الترحيب.

لقد بذلت الشركة كل ما في وسعها، وضاعفت جهودها بشكل خاص على الحجة القائلة بأن انخراطها في العالم العربي من شأنه أن يساعد في التحديث والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لم تتأثر الجامعة العربية، التي تضم مجموعة من الدول العربية بما في ذلك مصر. لقد صوتوا لصالح فرض مقاطعة شركة كوكا كولا. وفرض الحظر رسمياً في عام 1967، وبحلول عام 1968 أُجبرت الشركة على الخروج من العالم العربي.

وشهدت الشركة كيف أصبحت علامتها التجارية في العالم العربي مرتبطة بالإمبريالية والصهيونية. وتطلبت العودة إلى الأسواق العربية في الثمانينيات تخفيفاً تدريجياً للتوتر العربي مع إسرائيل. في غضون ذلك، تحولت مصانع التعبئة العربية التي عملت معها شركة كوكا كولا إلى المشروبات الغازية المنافسة بدلاً من ذلك، مما أحدث انقلاباً لشركة بيبسي كولا وغيرها من المنافسين.

وتطرق الكاتب إلى حالات مماثلة تأثرت فيها العلامات التجارية بالصرعات مثل ما حدث مع حظر أمريكا الخمور الألمانية أثناء الحرب العالمية الأولى ومؤخراً مقاطعة الشركات الروسية في حرب روسيا في أوكرانيا.

ويقول الكاتب إن من الممكن أن تشهد السنوات المقبلة ظهور المزيد من هذه المشاكل. وقد يشكل صعود الصين، على وجه الخصوص، مشاكل للشركات التي تواجه خيارات بين موقف بكن الثابت بشأن قضايا مثل التبت وتايوان وقيم مثل حرية التعبير، أو الأسواق في أماكن أخرى.

ومع إعادة توازن العالم بين الغرب وبقية العالم، فإن الشركات التي استفادت من توسع الأسواق العالمية سوف تضطر إلى الإبحار في بحار أكثر صعوبة. وستواجه العلامات التجارية والشركات الأم وجهًا ثابتًا بين اتخاذ المواقف وتجنب الصراع. ومع تسارع حدة الصراعات في جميع أنحاء العالم، فإن الضغوط الاجتماعية والسياسية التي تنطوي عليها هذه الاختيارات سوف تزداد سخونة.

نيويورك تايمز: هل تستطيع السلطة الفلسطينية حقًا أن تحكم غزة بعد الحرب؟

(إقليمي ودولي . نيويورك تايمز)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً للكاتب ستيفن إيرلانجر يستعرض مدى صعوبة أن تدير السلطة الفلسطينية غزة من دون أن تضم حركة حماس.

تشير الصحيفة في مستهل تقريرها بالحديث عن جهاد امطور، الابن الفخور لمقاتل قُتل في الانتفاضة الأولى ضد إسرائيل. وكان والده عضواً في حركة فتح، الفصيل السياسي الذي يسيطر على السلطة الفلسطينية. لكنه سئم من حكمها في الضفة الغربية.

وفي أحد الأيام، وقف امطور، 32 عاماً، وهو صاحب شركة صغيرة، خارج متجره، يراقب مسيرة لعديد من أقارب الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، والذين تقول حماس إنها تحاول إطلاق سراحهم كجزء من صفقة لوقف إطلاق النار في غزة.

«أتمنى أن تأتي حماس إلى الضفة»

وقال امطور: «أنا لست من حماس، لكني آمل أن تأتي إلى هنا. لقد أخذت منا السلطة الفلسطينية الكثير، وحن وقت رحيلهم».

وفي إشارة إلى النصب التذكاري وسط مدينة رام الله، قال إن «السلطة الفلسطينية تعمل بشكل جيد لحماية الأسود الأربعة في ميدان المنارة، لكنها لا تستطيع حماية الناس من إسرائيل».

وقال الرئيس بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن إنه بعد الحرب الأخيرة، يجب توحيد غزة مع الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل في ظل سلطة فلسطينية «مُعَاد تنشيطها»، تسيطر على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية بالتنسيق الوثيق، كما قال البعض، مع إسرائيل.

مقاول للاحتلال

واليوم، حسب ما تضيف الصحيفة، يعتبر عدد قليل من الناس في الضفة الغربية أو إسرائيل أن السلطة قادرة على حكم غزة في مرحلة ما بعد الصراع. ولا تحظى السلطة بشعبية كبيرة حتى في الأماكن التي تسيطر عليها في الضفة الغربية، لأنه يُنظر إليها على أنها مقاول من الباطن للاحتلال الإسرائيلي الطويل.

وفي الواقع، فإن دعمها ضعيف للغاية، لدرجة أنه من غير المرجح أن تستمر في البقاء دون الأمن الذي يوفره لها الجيش الإسرائيلي.

تأسست السلطة الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو عام 1993، وكان المقصود منها أن تكون إدارة مؤقتة في الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وتهيمن عليها حركة فتح، وتستبعد حماس، وكان يديرها في معظم تلك الفترة الرئيس محمود عباس، أبو مازن، والذي يبلغ من العمر الآن 88 عاماً.

وقد أكد عباس على عدم إجراء انتخابات وطنية منذ أن خسرت حركته فتح الانتخابات التشريعية أمام حماس في عام 2006. وفي العام السابق، انتُخب رئيساً لفترة كان من المفترض أن تكون أربع سنوات.

مصادقية السلطة تستلزم مشاركة حماس

وتشير الصحيفة أنه وفي نظر الكثير من الأشخاص الذين من المفترض أن تمثلهم السلطة، فقد تحولت السلطة

إلى إدارة استبدادية وفاسدة وغير ديمقراطية تجلس على عرش حديدي بنته إسرائيل.

ويقول الفلسطينيون والخبراء إن استعادة مصداقية السلطة الفلسطينية ستتطلب توسيع قاعدتها لتشمل حماس والجماعات الفلسطينية الأخرى، وإجراء انتخابات لتشكيل قيادة جديدة، والإصرار على إعادة توحيد الضفة الغربية وغزة في إطار نموذج الدولتين مع إسرائيل.

لكن الهجمات التي قادتها حماس في 7 أكتوبر دمرت تقريباً ثقة إسرائيل في الحكم الفلسطيني. وإذا أُجريت الانتخابات اليوم، فمن المحتمل، كما يشير الخبراء واستطلاعات الرأي، أن تفوز حماس مرة أخرى.

ورداً على سؤال عما إذا كانت السلطة قادرة على إدارة غزة، أجابت أصالة خضور (30 عاماً)، وهي ربة منزل من رام الله، إجابة واضحة، وقالت: «لا على الإطلاق». السلطة تجلس على السلطة منذ سنوات عديدة من دون انتخابات. من يعمل من أجل الشعب يجب أن يكون مسؤولاً عن الشعب»، في إشارة إلى حماس.

وقالت الصحيفة إن نجاح حماس في توجيه ضربة قوية لإسرائيل كان سبباً في إذلال عباس، الذي يحاول في الوقت نفسه مع الإسرائيليين الحفاظ على السلام في الضفة الغربية، رغم صعوبة ذلك وعدم شعبيته.

فالضفة الغربية مليئة بالمستوطنات ونقاط التفتيش الإسرائيلية، مما يقسم الأرض ويجعل سفر الفلسطينيين طريقاً مليئاً بالعقبات. وهناك عنف متزايد ضد الفلسطينيين من المستوطنين الإسرائيليين، والآن غارات مستمرة يقول الجيش الإسرائيلي إنها تستهدف أعضاء ومقاتلي حماس، خاصة حول نابلس وجنين.

وحتى بين الطبقة المتوسطة الناشئة التي نشأت في ظل الاستقرار النسبي في الضفة الغربية، لا يوجد احترام كبير للسلطة. ومع وجود مشاكل مالية وانخفاض الميزانية، فقد خفضت بالفعل الرواتب التي تدفعها بنحو 30 في المائة، كما اعترف صبري صيدم، العضو المؤثر في اللجنة المركزية لفتح.

ويتساءل إياد مسروجي، الرئيس التنفيذي لشركة القدس للأدوية، التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: «كيف يمكنهم أن يحكموا غزة؟». وأضاف: «الأميريكيون يتحدثون بالخطاب الذي كان سائداً قبل 30 عاماً. لكننا نعيش في واقع مختلف. لو أجرينا انتخابات نزيهة لفازت حماس، والدعم لها بات أكثر الآن».

بديل المقاومة أكثر قبولاً

وتنقل الصحيفة عن زكريا القاق، أستاذ العلوم السياسية الفلسطيني، قوله إن الناس يرون أن القيادة الفلسطينية «تفاوض لسنوات من أجل بقائها السياسي، وليس من أجل تطلعاتها الوطنية. ولم يحققوا أيّاً منها».

وفي حين التزمت فتح بالاعتراف بإسرائيل، فإن حل الدولتين يبدو الآن وكأنه ضرب من الخيال في نظر كثيرين، والذي تقوضه المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والحكومات اليمينية في البلاد.

وكان الفشل في التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض سبباً في جعل البديل الواضح الآخر - المقاومة الفلسطينية المسلحة للاحتلال الإسرائيلي - أكثر قبولاً وشعبية.

على الرغم من وحشية حماس في 7 أكتوبر، فقد أشاد الفلسطينيون في الضفة الغربية عموماً بالحركة لاختراقها الهيمنة الإسرائيلية وإعادة مصير الفلسطينيين إلى اهتمام الساحة الدولية.

وقال ساري نسيبة، وهو فلسطيني معتدل كان رئيس جامعة القدس: «من وجهة النظر الفلسطينية، بدأ الأمر

وكأنه معجزة. فجأة بدت هذه القلعة الإسرائيلية ضعيفة». وقال نسيبة إنه يمقت أعمال العنف التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر، لكنه كان واضحا بشأن تأثيرها.

وفي معرض إجابته عن هي القيادة الفلسطينية الآن، قال نسيبة: «إنها حماس، شئنا أم أبينا. في الوقت الحالي، ينظر الفلسطينيون إلى حماس على أنها الممثل الأول للمصالح الفلسطينية. و لماذا؟ لأنه لا يوجد أحد آخر. السلطة الفلسطينية لا تظهر في أذهان الناس».
